من المضاف اليه فقيه ان الاضافة المذكورة اضافة بحسب
المعنى لا بحسب اللفظ وهي لا تكفي في الاكتساب المذكور **قوله**
للقطع اي الجزم بانه لا علم اي لا احد من عامة الناس بجميع الحقايق
وموعلة لكون المراد ماذكر وخبر لا محذوف اي موجود اي
للجزم بان علم جميع الحقايق اي تصورا بجميع ممتنع فالعلم المنفي
العلم التصوري اي واذا انتفى العلم التصوري المتعلق بجميع
الحقايق فلا يستقيم كلام المصنف المفيد بواسطة ان ضمير بها
عائد على الحقايق الاشياء وهو جمع مضاف فيكون للعموم المتحقق
العلم بجميع الحقايق الا بتقدير الثبوت في قوله بها وحينئذ يكون
العلم المتحقق المتعلق بالجميع علما تصديقا وفيه انه ان اريد
بقوله لا علم انحدم العلم بالجميع تفصيلا فمسلم لانه ليس في قدرة
احد من عامة الناس لكنه لا يضر في الحكم بتحقق العلم بجميع
الحقايق لانه غير مراد منه لان المراد من قوله والعلم بها متحقق
الرد على اللاادرية المنكرين للعلم مطلقا اي تفصيليا كان
او اجماليا ويكفي في الرد عليهم اثبات العلم الاجمالي بجميع
الحقايق ولا حاجة في الرد عليهم الى اثبات العلم التفصيلي
بجميع الحقايق حينئذ عدم العلم التفصيلي لا يوجب تقدير
الثبوت وان اريد به عدم العلم بالجميع اجمالا بان يلاحظ
الجميع بوجه يشمل جميع الحقايق فلا نسلم عدم العلم بهذا المعنى
لان قوله حقايق الاشياء ثابتة يتضمن العلم بجميعها بوجه
الثبوت وهو علم اجمالي مع انه قد سبق ان المراد ما يفقده
حقايق الاشياء والاعتقاد لا يتحقق بدون العلم وهذا القدر
كاف في العلم الاجمالي **فان قلت** نختار ان المراد عدم العلم
تفصيلا ونقول انه مضر في الحكم بتحقق العلم بجميع الحقايق
لان العلم في قوله العلم بها متحقق على عدم تقدير الثبوت فيه يكون

مقيدا

مقيدا بالكنه لانه اذا لم يقدر الثبوت يكون المراد
بالعلم بها العلم التصوري لانه المتبادر من العلم بالحقايق
نفسها اذ التصديق علم باحوالها علم بها نفسها وحيث
اريد بالعلم العلم التصوري فلا بد ان يقيد بالكنه والا لم
يحصل الرد على اللاادرية لانهم ايضا معترفون بالعلم
بالوجه ضرورة انهم نشاكون والشك فرع التصور
فيصير حاصل الاستدلال انه لا بد من تقدير الثبوت
اذ لو لم يقدر لكان المراد العلم بها بالكنه متحقق والتالي
وهو كون المراد ماذكر باطل للقطع بانه لا علم بالحقايق
تفصيلا وضلا عن ان يكون بالكنه واذا بطل التالي
بطل عدم التقدير الذي هو المقدم فيكون تقدير الثبوت
لا بد منه حتى يصح الحكم بتحقق العلم بجميع الحقايق **فاجوا**
ان تقييد العلم بالكنه لا نسلم تحققه عند عدم تقدير
الثبوت لانه لا دليل عليه لا يقال **قصد** الرد على اللاادرية
بقوله والعلم بها متحقق يدل عليه لانا نقول الرد على
اللاادرية يحصل بدونه بان يكون المراد بالعلم العلم
الشامل للتصور بالكنه وبالوجه حتى يكون المعنى العلم
بالحقايق اي تصورها بالكنه او بالوجه متحقق مع ان
تعميم اللام العلم في قوله والعلم بها متحقق بحيث يشمل
التصور والتصديق حيث قال من تصورانها والتصديق
بها او باحوالها يناسب تقييد العلم بالكنه لان التقييد
بالكنه مبني على ان يكون المراد بالعلم بالحقايق خصوص
تصورها لا ما يشمل التصديق بها وباحوالها ولو سلم
تحقق تقييد العلم بالكنه عند عدم تقدير الثبوت وان
المراد العلم بالكنه فنقول لا يلزم من بطلان هذا المقيد

Copyright © King Saud University